A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/939
27 September 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة الحادية والخمسون

تقرير الاجتماع الثامن عشر للجنة الدائمة

(٥ - ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠)

أولا - مقدمة

١- افتتح الاجتماع رئيس اللجنة التنفيذية سعادة السفير رايموندو بيريز - هرنانديز إي طورا (إسبانيا). وتولى رئاسة الاجتماع بشأن البنود من ٤ إلى ٦'١' من جدول الأعمال سعادة السفير علي خرام، نائب رئيس اللجنة التنفيذية.

ثانيا - إقرار جدول أعمال الاجتماع السابع عشر واعتماد تقريره

٢- أقـــر جدول الأعمال (EC/50/SC/CRP.15) دون تنقيح. واعتمد مشروع تقرير الاجتماع السابع عشر للجنـــة الدائمـــة (EC/50/SC/CRP.13) بعـــد أن أدخل تعديل واحد على المقرر بشأن الميزانية البرنامجية السنوية (EC/50/SC/CRP.13)، المـــرفق الـــثاني، الفقرة جيم (و)'١'. وسوف يظهر ذلك في التقرير النهائي للاجتماع (A/AC.96/929).

ثالثا – بيانا نائب المفوضة السامية ومساعد المفوضة السامية

٣- ألقى نائب المفوضة السامية بيانا افتتاحيا موجزا شدد فيه على المجالات التي كانت المفوضية تحرز فيها نتائج إيجابية. ثم قدم مساعد المفوضة السامية إلى الوفود بيانا مستكملا عن آخر التطورات في عمليات المفوضية في جميع أنحاء العالم. وإضافة إلى ذلك، وصف مشاركة المفوضية في حالات المشردين داخليا موجزا عناصر هذه المشاركة. ووصف أيضا إعادة التنظيم التي جرت مؤخرا في قسم الاستجابة لحالات الطوارئ في مقر المفوضية، والتي شملت المسؤوليات الجديدة لهذا القسم بصدد الأنشطة المتصلة بالأمن في المناطق التي يسكنها لاجئون أو عائدون.

رابعا – الحماية الدولية

٤- في الملاحظات الافتتاحية التي أبدتها مديرة إدارة الحماية الدولية والتي كانت أيضا بمثابة تقديم للمذكرة حول الحماية الدولية، لفتت الانتباه إلى الترابط بين محتوى الورقات الثلاث التي قدمت في هذه السنة مشيرة إلى أن الموضوع الشامل، وهو جعل الحماية فعالة، كان عنصرا هاما في كل ورقة منها. وخلصت المديرة بعد إجراء استعراض موجز للتطورات العالمية إلى الاستنتاج القائل إن حماية اللاجئين وصلت إلى مفترق طرق في هذه السنة الاستهلالية للألفية. وحملها ذلك على اقتراح عملية مشاورات عالمية مع كبار الخبراء الحكوميين والخبراء في حماية اللاجئين بشأن مجالات يكون فيها تفسير صكوك دولية خاصة باللاجئين موضع نزاع، وبعبارة أعم بشأن مجالات يحتاج فيها نظام الحماية الدولية إلى تطوير تدريجي يجعله نظاما شاملا بما فيه الكفاية لجميع ضرورات حماية اللاجئين، وذلك بهدف تحديد نطاق ومحتوى وطبيعة الحماية الدولية في هذه الحالات. ووصفت هذه المشاورات بأنها تدور حول ثلاث دوائر ذات مركز واحد تقع في قلبه المبادئ الأساسية التي ليست موضع نزاع وهي المبادئ التي وردت في اتفاقية ١٩٥١، وتليها مسائل التفسير المحيطة بهذه المبادئ الأساسية، ثم "الفجوات" المحيطة بتلك المسائل.

ألف – مذكرة بشأن الحماية الدولية

٥- في معرض تقديم المذكرة بشأن الحماية الدولية (EC/50/SC/CRP.16)، أشارت المديرة إلى أن شكل هذه المذكرة وموضوعها يختلفان عنهما في الماضي. فبدلا من التركيز على الفشل والتقصير في الحماية الدولية للاجئين، ركزت هذه المذكرة، على حد تعبير المديرة، على الأنشطة الإيجابية التي اضطلعت بها المفوضية في السنة الماضية لجعل الحماية في صيغة عملية، مما يجعل الحماية فعالة. وفي وصف هذه الأنشطة أبرزت إطارا مفاهيميا مفصلا للحماية الدولية تضمنته المذكرة.

٦- وكان هذا النهج ذو المنحى العملي موضع ترحيب لدى العديد من الوفود. وفي هذا السياق، علق بعض الوفود بالقول إن حماية النساء والأطفال والمسنين تستدعي مزيدا من التركيز على الجانب العملي، بينما لاحظ آخرون أنه ينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص لفئات خاصة أخرى مثل المعوقين والمراهقين. وأعرب وفد مراقب، تكلم باسم المنظمات غير الحكومية، عن القلق إزاء الاتجاه إلى اعتماد نهج تقييدية في حماية اللاجئين، ودعا المفوضية إلى إدانة هذه الممارسة إدانة شديدة.

٧- وردا على أسئلة وتعليقات من الوفود، قدمت المديرة مزيدا من المعلومات عن مجموعة واسعة من أنشطة الحماية التي تمتد بين أنشطة تنفيذ مشروع العمل من أجل الأطفال في جميع أنحاء العالم من خلال موظفي الحماي والشراكات التي ترمي إلى تعزيز الحماية والعمل لمعالجة العنف المترلي وبين الأنشطة في مجالي إعادة التوطين وانعدام الجنسية.

باء - مذكرة بشأن الاعتراض

٨- قدم نائب مديرة إدارة الحماية الدولية ورقة غرفة المؤتمر حول اعتراض طالبي اللجوء واللاجئين (EC/50/SC/CRP.17)، مشيرا إلى العلاقة بين هذا الموضوع وبين الموضوع الرئيسي وهو جعل الحماية فعالة. ووصفت هذه المسألة بأنها توضح بجلاء شديد التلاقي بين شواغل مراقبة الهجرة وضرورات اللجوء. وأكد نائب المدير أيضا أن ممارسة الاعتراض تنطوي على آثار بعيدة المدى تطال بلدان المنشأ، وبلدان اللجوء الأول، وبلدان العبور، وبلدان الوجهة المقصودة.

٩- وفيما سلم عدد من الوفود بالعلاقة بين قضايا الهجرة واللجوء، أكدوا ضرورة المحافظة على توازن بين مراقبة الهجرة وحماية اللاجئين. وأكد بعض الوفود التمييز بين حركات الانتقال من بلد المنشأ وحركات الانتقال الثانوي من بلدان اللجوء الأول. غير أنهم نبهوا إلى وجوب عدم الافتراض بأن حركات الانتقال الثانوي هي دائما من بلدان تتوفر فيها حماية فعالة. وأدرك عدد من الوفود كون الهجرة غير المشروعة تقوض الثقة العامة في نظم الهجرة.

١٠- وأعرب أيضا عن شعور بالقلق، من جعل أوساط المنظمات غير الحكومية أساسا، إزاء وجود حاجة إلى ضمانات مناسبة في الاعتراض لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء، لا سيما الأطفال منهم. وأما الشعور بالتقدير لافتتاح الحوار حول هذا الموضوع والحماس للانتهاء منه في وقت مبكر لدى بعض الوفود فقد خفف منهما الشعور بالحذر وبضرورة التشاور لدى وفود أخرى. وذكر أيضا أن هذه المسأل هي مسألة جديدة وآخذة في التطور، وأعرب عن رأي مفاده أنه من الأفضل للجنة التنفيذية ألا تصدر تصريحات بشأنها قبل ظهور نتيجة الاجتماع المقرر أن ينظر في بروتوكولات اتفاقية الجريمة عبر الوطنية في فيينا.

جيم - مذكرة بشأن الأشكال التكميلية للحماية

١١- عرض رئيس قسم المعايير والمشورة القانونية في الإدارة المذكرة بشأن الأشكال التكميلية للحماية، مؤكدا ضرورة قيام الدول بالتنسيق بين أشكال الحماية هذه على نحو يتفق ومبادئ قانون اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

١٢- وأكدت وفود عديدة على التمييز بين الحماية المؤقت كاستجاب لحالات التدفق الجماعي وبين الأشكال التكميلية للحماية التي تقدم بعد تحديد الحاجات إلى الحماية في كل حالة بمفردها. واتفق آخرون على وجوب وجود إجراء وحيد لتحديد الحاجات لجميع حالات الحماية. وفيما أيد عدد من الوفود الرأي الذي أعربت عنه الورقة والذي يرى فائدة في الانسجام في هذا الموضوع، أعرب آخرون عن القلق من أن هذا الانسجام قد يؤدي إلى قلة في مرونة الدول في تحديد شكل الاستجابة الحمائية في حالات بعينها. بل إن أولئك الذين أيدوا الانسجام أعربوا عن الاهتمام بألا تكون المعايير المنسقة القاسم المشترك الأصغر، ولكنهم رأوا أن تكون انعكاسا لمعايير دنيا معقولة. وأشار أحد الوفود، تؤيده في ذلك بضعة وفود أخرى، إلى أن هذا الموضوع الذي يعتبر على نطاق واسع موضوعا معقدا ومتعدد الجوانب يفيد من المزيد من النظر فيه في أثناء عملية التشاور حول مشروع الاستنتاج بشأن الحماية الدولية الذي سوف تعتمده اللجنة التنفيذية في دورتها التي سوف تعقد بكامل هيئتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

خامسا - البرنامج والتمويل

ألف - الإسقاطات الإجمالية للبرنامج والتمويل للعام ٢٠٠٠

١٣- في معرض تقديم هذا البند، وجه المدير المؤقت لشعبة دعم العمليات ورئيس دائرة العلاقات مع الجهات المانحة وتعبئة الموارد الانتباه إلى الإسقاطات الواردة في ورقة غرفة المؤتمر EC/SC/50/CRP.19. فالحالة في السنة الأولى للميزانية الموحدة تثير القلق. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لم يكن قد لبي إلا ٤١ في المائة من الاحتياجات. وبذلك يتوقع في الاسقاطات حدوث نقص يبلغ نحو ١٢٥ مليون دولار بين الايرادات المقدرة للسنة وبين الاحتياجات المنقحة. وأعرب رئيس الدائرة عن عرفانه وتقديره للتعديلات التي أجراها عدد من الجهات المانحة لاحتياجات الميزانية الموحدة، لا سيما ضمان إعلان التبرعات ودفعها في وقت مبكر، ومحدودية تخصيص هذه الجهات للأموال التي أتيحت. وقال إن من شأن النقص المتوقع أن يترك آثارا جدية في العمليات، وأنه طلب إلى الزملاء الحد من الانفاق على أنشطة تعتبر ذات أولوية عالية. وحث الوفود على دفع ما تعهدت بدفعه في أسرع وقت ممكن لأن النقد الموجود لا يغطي العمليات إلا لغاية منتصف آب/أغسطس.

١٤- وكـــررت بضعة وفود في بياناتها الإعراب عن هذا القلق، حاثة المفوضية على الواقعية في إدارتها المالية. وشـــجع بعض الوفود المفوضية على التركيز تركيزا أكثر تحديدا على أنشطتها الأساسية وعلى التنسيق في تأهبها لحـــالات الطوارئ، وعلى عدم الانشغال في أنشطة لا تتصل اتصالا مباشرا بولايتها. وأكد عدد من الوفود أيضا أهمية توسيع قاعدة الجهات المانحة وتحقيق مزيد من الكفاءة في إدارة برامجها، وذلك بهدف تعزيز الصدقية في بيئة تنافسية. وتساءل بضعة وفود أيضا عن طريق تحديد الأولويات، لا سيما توزيعها على المناطق.

١٥- وبدعـــوة مـــن الرئيس، نظرت اللجنة الدائمة في مشروعي مقررين بشأن تعبئة الموارد من أجل ميزانية موحـــدة (مؤتمـــر إعـــلان التبرعات) وبشأن المبادئ التوجيهية التي تنطبق على إيجاد الموارد للميزانية الموحدة في المفوضية. وأشار الرئيس على أن هاتين المسألتين كانتا موضوع مشاورات غير رسمية.

١٦- وأعـــربت وفـــود في بياناتهـــا عـــن تأييدهـــا لهذيـــن المشـــروعين. فبصـــدد مؤتمر إعلان التبرعات (EC/50/SC/CRP.14)، اقترح وفد الاضطلاع بدراسة للقيود الناشئة عن تباين السنوات المالية عارضا تقديم دعمه لهذه الدراسة. وأعرب عن التأييد أيضا لفكرة تعزيز الصلة بين النداء العالمي ومؤتمر إعلان التبرعات. وحث أحد الوفود على اتخاذ تدابير سريعة بصدد هذه المسألة. وأصر وفد آخر أيضا على الحاجة إلى إجراء دراسة أدق لميزانية البرنامج السنوي عند انعقاد اللجنة التنفيذية.

١٧- وقد رحبت وفود بالمبادئ التي يسترشد بها في تعبئة الموارد (EC/50/SC/CRP.22) وذلك بوصفها خطوة أولى مفيدة تشكل إطارا مرجعيا للجهات المانحة وللمفوضية. وأشارت هذه الوفود إلى أن هذه المبادئ تحتاج إلى استعراض لها في أثناء السنة، وفقا للاقتراح الوارد في النص. وتطلعت بضعة وفود إلى مواصلة وتطوير الحوار بشأن الميزانية بوصفه سمة منتظمة من سمات عمل اللجنة الدائمة.

١٨- وردا على مختلف المسائل والشواغل التي أثارتها الوفود، أوضح مساعد المفوضة السامية أن عملية تحديد الأولويات التي أجريت فعلا في وقت سابق في هذه السنة قد أدت إلى تخفيض كبير في الاحتياجات المقدرة، قائلا إن استعراضا أكثر تفصيلا سوف يجري في آب/أغسطس بالاستناد إلى تنفيذ البرنامج، وذلك كجزء من عمليات الرصد في المفوضية. ولا مفر من إجراء مزيد من التخفيضات ما لم ترد تبرعات جديدة كبيرة. وفي ختام مناقشات اللجنة في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال اعتمد مشروعا مقررين (المرفق).

الأمريكتان

١٩- قـــدم مديـــر مكتب الأمريكتين بيانا مستكملا عن أهداف وأنشطة المفوضية في هذه المنطقة أوجز فيه استراتيجية الحماية والحلول التي وضعها المكتب لتغطية مختلف الحالات التي تواجه المفوضية في المنطقة. والعناصر الرئيسية الثلاثة في هذه الاستراتيجية هي ضمان وجود إطار قانوني مناسب، وتيسير إنشاء مؤسسات وطنية لحماية

اللاجئين وإدماجهم محليا، وبناء شبكات حماية في المجتمع المدني. وشدد أيضا على التقدم المحرز في سياق "الشراكة في العمل" وإدخال المساواة بين الجنسين في التيار الرئيسي.

٢٠- وفي المناقشات التي تلت ذلك البيان أعرب العديد من الوفود عن تأييدهم لمختلف عناصر هذه الاستراتيجية، لا سيما تطوير شبكات اجتماعية تقوم بدور هام في دعم أنشطة الحماية. ووصف عدد من وفود بلدان هذه المنطقة تدابير محددة يجري اتخاذها حاليا لهذا الغرض.

٢١- ورحب بضعة وفود ترحيبا حارا بتصديق المكسيك مؤخرا على الصكوك الدولية للاجئين واتفاقية عام ١٩٥٤ بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية. وأعرب أيضا عن الدعم لفرص إعادة التوطين الجديدة التي أتيحت لا سيما من قبل بلدان في الجزء الجنوبي من أمريكا الجنوبية. واعتبرت هذه أمثلة للعالم على التضامن وتقاسم الأعباء على الصعيد الدولي.

٢٢- وأشارت بضعة وفود إلى الحالة في كولومبيا مرحبة بالجهود التي بذلتها المفوضية لمعالجة حالة الكولومبيين المحتاجين إلى الحماية في بلدان مجاورة وكذلك في كولومبيا نفسها. ورحبت هذه الوفود أيضا بالتعزيز التدريجي لحضور المفوضية في هذا الجزء من المنطقة بهدف الاستجابة استجابة أفضل لتطور الحالة في كولومبيا. وأكدت هذه الوفود أيضا ضرورة قيام المفوضية في أعمالها بالتنسيق مع منظمات دولية. ووجه وفد مراقب يمثل المنظمات غير الحكومية الانتباه إلى الحالة غير المستقرة السائدة في جنوبي كولومبيا، وحث المفوضية على العمل على نحو وثيق مع البلدان المجاورة نظرا إلى مخاطر ظهور ردود فعل سلبية على ما يرجح أن يحدث من تدفقات عبر الحدود.

٢٣- وردا على ذلك، سلم مدير مكتب الأمريكتين بالتشجيع والدعم اللذين أعرب عنهما في أثناء المناقشة لاستراتيجية المفوضية في المنطقة. وفيما يتعلق بأعمال المفوضية في كولومبيا، أصر على تكامل الجهود الكامنة وراء التدابير المتخذة، وأشار إلى اجتماع عقد مؤخرا مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. وقال إن التحدي الذي يواجه المفوضية حاليا هو الانتقال بالتعاون بين الوكالات إلى المستوى الميداني. وأشار إلى أن المكاتب الفرعية في كولومبيا لم تفتتح إلا حديثا مما يمكن المفوضية من بدء العنصر المحلي الأساسي من عناصر البرنامج. وأشار أيضا إلى التخطيط للطوارئ الذي تقوم به حكومات منطقة الأنديز والذي تيسره المفوضية. ورأى أن التخطيط المشترك مع المنظمات غير الحكومية يعتبر أيضا سمة هامة من سمات هذه الجهود.

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٢٤- ركز مدير مكتب منطقة آسيا والمحيط الهادئ في كلمته الشفوية التي قدم بها الاستراتيجية على الأحداث التي تشهدها تيمور الغربية في إندونيسيا والتي يمكن أن تترك آثارا خطيرة على جهود المكتب الرامية إلى تحقيق الإعادة الطوعية للاجئين إلى وطنهم وتقديم المساعدة لهم. وتلا تقريرا تلقاه في وقت سابق من ذلك اليوم من

تيمور الشرقية يصف حالة التوتر بين السكان المحليين واللاجئين. ولاحظ أنه كان من الممكن تجنب الحالة الراهنة لو اتخذت السلطات إجراءات حازمة للوفاء بالتزاماتها التي قطعتها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وتابع المدير بيانه المستكمل عن أنشطة المفوضية في ولاية راخين الشمالية في ميانمار، وحالة اللاجئين البوتانيين في نيبال، ووضع مشاورات منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢٥- وتكلمت بضعة وفود معربة عن تقديرها لعمل موظفي المفوضية في مواجهة التحديات الكثيرة في المنطقة. وشجع أحد الوفود المفوضية على متابعة عملية الإعادة إلى الوطن وتوفير الحماية للاجئين العائدين إلى ميانمار. وشكر وفد آخر المفوضية على ما بذلته من جهود مؤخرا لحل مشكلة اللاجئين البوتانيين وأعرب عن الأمل في أن تبدأ عملية التثبت من عودة اللاجئين في المستقبل القريب. وشجعت المفوضية أيضا على مواصلة تعزيز أنشطتها في مجال الحماية في تايلند. أما بصدد عملية المشاورات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فقد أعرب عن الأمل في أن تظل حماية اللاجئين بندا رئيسيا في جدول أعمال المفوضية. ونصحت المفوضية بمواصلة رصد التطورات في المنطقة رصدا وثيقا، ورحب بافتتاحها مكتبا لها في بورت موريسبي.

٢٦- وأعرب عن القلق إزاء التأخير في نشر موظفين ذوي خبرة في تيمور الغربية في بداية الأزمات، وكذلك إزاء التأخير في تنفيذ برنامج المأوى في تيمور الشرقية. وحث أحد الوفود المفوضية على إنهاء عملياتها في تيمور الشرقية على أن تقوم في الوقت نفسه بمتابعة الإعادة الطوعية والتوطين المحلي في تيمور الغربية. وأعرب الوفد المراقب عن المنظمات غير الحكومية عن القلق إزاء عدم بذل جهود كافية لفصل أفراد الميليشيات عن اللاجئين في المخيمات، ودعا الحكومة الإندونيسية إلى ضمان أمن اللاجئين وموظفي الخدمات الإنسانية. واعتبر استمرار وجود المفوضية عاملا أساسيا في رصد هذه الحالة.

٢٧- وفي معرض الإعراب عن رغبة حكومته في أن تواصل المفوضية تعزيز الاكتفاء الذاتي للاجئين الحضريين في الهند، وجه أحد الوفود الانتباه إلى إشارة في التقرير العالمي لعام ١٩٩٩ إلى وجود مشاكل إدارية تعترض سبيل هذه الجهود. وذكر أنه لم يحدث أي تغيير في سياسة الحكومة إزاء اللاجئين الحضريين وأن أحدا لا يبعد بدون إجراءات قانونية مناسبة. وقال إن حكومته تدرك أن الأوان قد آن منذ زمن بعيد لسن قانون وطني بشأن اللاجئين، وإن حكومته تنظر حاليا في سن التشريع اللازم. وفيما يتعلق بالحالة في شبه جزيرة جفنا في سري لانكا فقد ذكر أنه من المستحيل الاضطلاع بعملية إعادة طوعية في ظل الظروف الراهنة. وشجع المفوضية على مواصلة أعمالها في سري لانكا.

٢٨- وفي أثناء تناوله للمسائل التي أثيرت أبلغ المدير الوفود بأن المفوضية كانت قد قررت الانتهاء من أنشطتها في تيمور الشرقية في مجال تقديم المساعدة بحلول منتصف عام ٢٠٠١. وسوف يحتفظ بوجود ضئيل للمفوضية لأغراض رصد العائدين إلى ما بعد ذلك التاريخ. وفيما يتعلق بأنشطة الإعمار، أنيطت بالمفوضية مهمة توفير

٣٥ ٠٠٠ وحدة سكنية للعائدين. وأعرب المدير عن الأمل في أن تتقدم الوكالات الإنمائية للاضطلاع بالمسؤولية عن الحاجات الإضافية إلى المساكن. وفيما يتعلق بعملية المفوضية في تيمور الغربية، أعرب عن تفاؤل يشوبه الحذر بأن الحالة الراهنة غير المؤكدة يمكن أن تؤدي إلى تطورات إيجابية، بما فيها إمكانية الاضطلاع بعملية إعادة طوعية واسعة النطاق. وأبلغ الوفود بأن المفوضية ستظل تعمل في تيمور الغربية لمواصلة عملية إعادة اللاجئين إلى وطنهم والمساعدة في التوطين المحلي.

أوروبا

٢٩- أدلى مدير المكتب الإقليمي لأوروبا ببيان افتتاحي موجز أكد فيه ما لسياسات اللجوء في أوروبا من أهمية في بقية أنحاء العالم لأن هذه السياسات ينظر إليها باعتبارها سياسات تحدد معايير عالمية. وأعرب عن القلق لأن قضايا اللجوء واللاجئين ينظر إليها بصورة متزايدة من منظور مراقبة الهجرة. وفيما لا تنتقص المفوضية من حجم تحديات الهجرة التي تواجه الدول الأوروبية ترى أن أولويتها الرئيسية هي تعزيز اللجوء في جميع أنحاء أوروبا. ووصف أيضا الاتجاهات الاستراتيجية التي تتبعها المفوضية حاليا لبلوغ هذا الهدف، ووصف الجهود الجارية لمعالجة حاجات النازحين الناشئة عن النزاعات في منطقة القوقاز، بما فيها الشيشان في الاتحاد الروسي. وختم كلمته بإبلاغ الوفود بأن بضعة برامج تواجه قيودا شديدة وخطر وقفها بسبب تناقص الموارد المالية.

٣٠- ورحبت بضعة وفود بمساهمة المفوضية في الجهود الرامية إلى وضع سياسات شاملة في مجال الهجرة واللجوء، وأثنت على الموقف التعاوني الذي تبديه المفوضية إزاء الحكومات. وأشير إلى ضرورة مواصلة الجهود لوضع تشريع مناسب في أوروبا الشرقية. ووصف أحد الوفود حلقة دراسية حول موضوع التوفيق عقدت مؤخرا في إسبانيا والتقت فيها مجموعة كبيرة من الخبراء. وقد انتهى هذا الاجتماع إلى عدد من التوصيات العملية بشأن الإجراءات الوقائية وبشأن جوانب محددة من جوانب التوفيق.

٣١- وتكلم وفد مراقب باسم المنظمات غير الحكومية فأعرب عن تأييده القوي لأنشطة المفوضية في أوروبا وجهودها المضنية لضمان وجود معايير عالية المستوى في مجال حماية اللاجئين. ووجه انتباها خاصا إلى خطورة أن يؤدي التنسيق بين سياسات اللجوء في أوروبا إلى إضعاف النظام برمته إذا ما استند هذا التنسيق إلى تفسير خاطئ لاتفاقية عام ١٩٥١. وأشار الوفد المراقب إلى أن قمة الاتحاد الأوروبي بشأن سياسة اللاجئين التي عقدت في تامبيري في عام ١٩٩٩ قد أكدت من جديد الحق في اللجوء وضرورة وجود نهج شامل ومنسق. ووجه الانتباه أيضا إلى المخاطر الكامنة في المقترحات التي وضعت مؤخرا بشأن اتباع نهج "بحسب المناطق" إزاء الحماية.

٣٢- وفي إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال قدم نائب رئيس اللجنة التنفيذية وصفا لزيارته إلى أرمينيا وجورجيا وأذربيجان، ولما رأى هناك وللشواغل المحددة التي بحثها مع السلطات في هذه البلدان، ومع وكالات

الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة واللاجئين. وقد أتاحت له هذه البعثة فرصة لإلقاء نظرة متعمقة مفيدة في التحديات المعقدة التي تنطوي عليها الحالات القائمة في هذه البلدان، وجعلته يتوصل إلى بعض الملاحظات والاستنتاجات بشأن العمل الصعب الذي تضطلع به المفوضية حاليا هناك. ونظرت وفود هذه البلدان إلى تقريره بعين التقدير. ودعت إلى مواصلة الدعم من المجتمع الدولي من خلال توجيه موارد إضافية ومن خلال تقديم المساعدة في إيجاد حلول سياسية. وأشار أحد الوفود أيضا إلى الجهود التي تبذل حاليا لمساعدة النازحين في شمالي القوقاز معربا عن الامتنان للمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، ومؤكدا أن النازحين في هذه المنطقة لا ينبغي لهم أن يجبروا على العودة إلى ديارهم في الشيشان. وأوصى هذا الوفد بقوة أيضا بمواصلة العملية التي بدأها مؤتمر كمنولث الدول المستقلة في عام ١٩٩٦.

٣٣- وردا على التعليقات والأسئلة التي أثارها الوفود، أكد المدير أن المفوضة السامية والمفوض الأوروبي للعدل والشؤون الداخلية قد وقعا مؤخرا على رسالة اتفاق وذلك في سياق عملية التنسيق في مجال اللجوء تتضمن إجراء مشاورات مع المفوضية. وأكد أهمية العمل على الصعيد الإقليمي الذي يقوم به الفريق العامل المعني بالمسائل الإنسانية. وقد كان هذا الفريق آلية مفيدة يمكن أن تساعد في تخفيف الضغوط التي تؤدي إلى تدفقات الهجرة. غير أنه لا ينبغي لهذه الآلية أن تعرقل وصول اللاجئين إلى البلدان الأوروبية. وأشار أيضا إلى أنه من المقرر عقد اجتماع هام في وقت لاحق من شهر تموز/يوليه ٢٠٠٠ بشأن متابعة مؤتمر كمنولث الدول المستقلة الذي يدخل الآن مرحلة جديدة تركز أساسا على قضايا اللجوء والهجرة.

جنوب شرق أوروبا

٣٤- افتتح المبعوث الخاص للمفوضة السامية في المنطقة المناقشة بتقديم استعراض عام للجهود الإنسانية في كوسوفو مركزا على الإنجازات التي تحققت في السنة الماضية. وأوجز التحديات الجارية التي تواجه حماية الأقليات مشيرا إلى التقدم الذي أحرزته الوكالات الدولية في هذا المجال، لا سيما المبادرة مع روما والزعماء الألبان. أما فيما يتعلق بالانتقال إلى الإعمار وإعادة التأهيل فقد أكد ضرورة مواصلة الدعم لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تجنبا لأي مجالات غير مشمولة أو فجوات. وأثنى المبعوث الخاص على أعمال موظفي المفوضية المتفانين الذين يعيشون ويعملون في ظروف صعبة في المنطقة.

٣٥- ولخص منسق عملية جنوب شرق أوروبا التطورات الإيجابية المتصلة بعودة اللاجئين في إطار ما بعد اتفاق ديتون، وتحدث عن العقبات والمجالات التي ما تزال تتطلب اتخاذ الإجراءات بشأنها. وركز على الحاجة للمزيد من دعم الجهات المانحة لعملية إعادة البناء، ولا سيما السكن، ولبرامج المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. كما , أوجز الجهود التي تبذلها المفوضية لوضع نظم وإجراءات اللجوء الوطنية في المنطقة.

٣٦- وأثنت الوفود على المفوضية لما اضطلعت به من عمل في المنطقة ونجاح الجهود الإنسانية في كوسوفو التي تم تنفيذها في ظل ظروف صعبة. وأعرب الجميع عن تأييدهم من الإغاثة الإنسانية إلى المبادرات الأطول أمدا في كوسوفو وتركيز المفوضية على أنشطة الحماية. وحثت كلا من المفوضية السامية وعملية الأمم المتحدة في كوسوفو على ضمان تدارك جميع الثغرات وعدم ترك المجموعات الضعيفة دون حماية إبان العملية الانتقالية. ووصفت مبادرة المفوضية السامية بشأن الغجر على أنها مثال يحتذى لما يمكن تحقيقه في مجال المصالحة. وأشار البعض أيضا إلى إمكانية الحد من أعمال العنف ضد الأقليات إذا تم مثول أولئك الذين ارتكبوا الفظائع أمام القضاء.

٣٧- وأعرب البعض عن القلق لعودة ألبان كوسوفو إلى كوسوفو من أوروبا الغربية بالنظر إلى الظروف الصعبة التي تواجه العديد منهم عند العودة. وناشدوا الدول إعادة النظر في وتيرة عمليات العودة. وتساءل أحد الوفود عن الخطوات المحددة التي يمكن للدول اتخاذها لتحسين هذه الأوضاع، وذلك إضافة إلى ما تم تنفيذه بالفعل على الأرض.

٣٨- وقوبل بالترحيب التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة نساء كوسوفو والأثر الذي تتركه على حياة النساء هناك. واقترح إجراء تقييم لهذه المبادرة وغيرها من المبادرات النسائية على نحو أعم، إضافة إلى وضع تحليل للعبر المستخلصة من كوسوفو في مجالات مثل الأمن والحماية وأعمال الشرطة، الخ. وتم حث المكتب على مواصلة الإثبات بأن التوصيات الناجمة عن التقييم المتعلق بكوسوفو ما زالت تنفذ. وأنه يمكن للمفوضية السامية الحصول على تعهدات بالدعم المالي للأنشطة الإضافية بغية سد الثغرات في قدراتها الطارئة، بعد إجراء التقييم المتعلق بكوسوفو، وذلك من جانب عدة وفود.

٣٩- وفيما يتعلق البوسنة والهرسك وكرواتيا فقد قوبلت بالترحيب التطورات الإيجابية المتصلة باحتمالات العودة. وتم التشديد على أن استمرار الضغوط السياسية ما زال مطلوبا لضمان استمرار هذه التطورات. وشدد أحد الوفود على ضرورة عدم التواني في ممارسة الضغوط السياسية لضمان احترام حق العودة وضرورة تقديم المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية.

٤٠- وأشار المبعوث الخاص في معرض رده على الوفود أن الأمن يعتبر نقطة الانطلاق لعودة الأقليات. وشدد على أنه ثمة حاجة لتحسين وضع "سيادة القانون" في كوسوفو. وهناك حاجة للقضاة والنواب العامين الدوليين وغيرهم بغية بناء النظام القانوني والقضائي لتيسير ملاحقة الجرائم الإثنية قضائيا. ومما يتصل بذلك اتصالا وثيقا الحاجة لمعالجة قضية المحتجزين والمختفين في بلغراد بصورة أكثر حزما. وقال إن المزيد من الحوار بين المجموعات الإنسانية يعتبر ضروريا أيضا على المستويات السياسية والمحلية والمجتمعية. وتشجع الحكومات على النظر في مجمل هذه القضايا المترابطة في جهودها الرامية إلى تعزيز حماية الأقليات. وشدد على أن الدعم الدولي ينبغي أن يتركز

على جهود إعادة بناء المساكن وقضايا الرعاية الاجتماعية عند تصفية الوكالات الإنسانية تدريجيا. وفيما يتعلق بالتنسيق، قال المبعوث الخاص الجديد بأنه سيواصل تنسيق الأنشطة الإنسانية المتبقية ويعمل بصورة وثيقة مع مركز اتصال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خلال الانتقال إلى أنشطة التنمية.

٤١- وعلق مدير عملية جنوب شرق أوروبا قائلا إنه في حين يظهر اهتمام متزايد بعمليات العودة إلى البوسنة والهرسك وكرواتيا، فإنه ثمة ضرورة مستمرة لدعم أنشطة إعادة الاندماج. وأكد على أن هاتين القضيتين لا تستبعد إحداهما الأخرى. وأطلع المدير الوفود على أن عملية تسجيل اللاجئين الجديدة ستنجم عن تكوين صورة أفضل لرغبات اللاجئين وأعدادهم، ومن المتوقع أن يختار العديد منهم الاندماج محليا. وأن المفوضية تتطلع إلى تلقي الدعم بغية رصد عملية التسجيل هذه، إضافة إلى تسجيل الأشخاص المشردين داخليا في كوسوفو.

٤٢- وأثنى الرئيس في معرض تلخيصه للنقاش على المبعوث الخاص الخارج وتحدث عن تقدير جميع الوفود لجهوده الثمينة على مدى الخمسة عشر شهرا الماضية.

باء - التقرير الشامل عن الأنشطة في عام ١٩٩٩

٤٣- ولدى تقديمه للتقرير الشامل لعام ١٩٩٩، علق رئيس إدارة العلاقات مع الجهات المانحة وتعبئة الموارد بصورة موجزة على السمات الرئيسية للتقرير، ولا سيما الجديدة منها.

٤٤- وأعربت الوفود عن ارتياحها بصورة عامة لهذا التقرير، وأحاطت علما بالتحسينات المدخلة عليه وأكدت على أن التقرير الشامل، والنداء العالمي أصبحا أداتين مفيدتين في عملها اليومي. وكان هناك اتفاق عام رغم ذلك على ضرورة قيام صلة أوثق بين الغايات والاستراتيجية والنتائج المحققة. وطلبت عدة وفود في هذا الإطار المزيد من المعلومات عن النتائج والأثر ومؤشرات بالمعايير التي تم تحقيقها. ودعا البعض منها المفوضية السامية أيضا إلى أن تكون أكثر تحليلية وانتقادا للذات، وتوفير معلومات عن الأنشطة التي لم يتم تنفيذها وأسباب ذلك. وبالتركيز على أولويات سياسة المفوضية السامية، طلب عدد من الوفود أيضا توفير المزيد من البيانات المفصلة في المستقبل، بما في ذلك الاحصائيات المفصلة.

٤٥- وأحاط رئيس إدارة العلاقات مع الجهات المانحة وتعبئة الموارد علما بهذه الاقتراحات، وعلق قائلا بأن البعض منها يمكن أن يوضع موضع التنفيذ بمنتهى السرعة في حين تتطلب الأخرى المزيد من النقاش والتعديل.

سادسا - سياسة الحماية/السياسة البرنامجية

ألف - الأثـــر الاجـــتماعي والاقتصـــادي المترتب على وجود مجموعات هائلة من اللاجئين على البلدان النامية المضيفة، والبلدان الأخرى

٤٦- وقـــدم المديـــر المؤقـــت لشعبة الدعم التنفيذي ورقة قاعة المؤتمر المعنونة *الأثر الاقتصادي والاجتماعي لمجموعات اللاجئين الكبرى على البلدان النامية المضيفة والبلدان الأخرى* (EC/50/SC/CRP.21). وأشار في عرضه لهذه الورقة إلى مدى التعقيد الذي يكتنف هذه القضية وأبعادها المتعددة الجوانب.

٤٧- ونوه عدد من الوفود بسخاء البلدان المضيفة، وشددوا على أنه ينبغي عدم اعتبار ذلك أمرا مفروغا منه. وشددوا على أنه إذا اعتبر هذا السخاء أمرا مفروغا منه و لم يوفر له الدعم، فإنه يمكن أن تترتب عليه آثار ضارة بالنســـبة لنوعية الملجأ في المستقبل. ودعت الوفود إلى التضامن وتقاسم الأعباء على المستوى الدولي، من خلال صكوك تكميلية، في هذا المضمار.

٤٨- وأعلنت أغلبية الوفود عن تأييدها للنهج الذي اقترحته المفوضية السامية في الورقة، أي أنه يصعب على المفوضـــية، بالنظر إلى ولايتها، معالجة موضوع تحويل الموارد الإنمائية. وأنه يتعين البحث عن الحلول ضمن إطار أوسع وأكثر ملاءمة، على أن تلعب المفوضية دورا حافزا وداعيا، والمثال على ذلك تشجيع البلدان المضيفة بشدة على وضع هذه القضية الهامة على جداول أعمالها الإنمائية.

٤٩- وحث البعض المفوضية على المضي قدما في تعزيز نموذج عملية بروكيتز. وبالإضافة إلى ذلك أعرب عدد من الوفود عن تقديرهم لدور الدعوة الذي تقوم به المفوضية في سياق المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا المقبل. واقترح أحـــد الوفود بأن لا يقتصر دور الدعوة الذي تقوم به المفوضية على أقل البلدان نموا وحدها، بل أن يشمل جميع البـــلدان الـــتي تستضـــيف اللاجئين. ونوهت عدة وفود بأهمية قيام المفوضية بلعب دور أكثر نشاطا في عملية التقييمات القطرية المشتركة/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتم التأكيد أيضا على أن الدور الحافز الذي تضطلع به المفوضية في العملية القائمة على البلدان يتطلب المزيد من الإفاضة والتفصيل.

٥٠- وارتأت الوفود أيضا بأنه يتعين أن تزيد المفوضية من جهودها لتعبئة المورد اللازمة لتلبية احتياجات إعادة التأهيل في المناطق التي تأثرت بوجود اللاجئين. وأعربت عدة وفود من جهتها أنها تحتاج أيضا إلى المزيد من دراسة مشـــاركتها هـــي في "سد الفجوة"، وخصوصا فيما يتعلق بإمكانيات توفير التمويل من مختلف مصادر الميزانية. وبالإضـــافة إلى ذلك ارتئي بأنه ما زالت الحاجة قائمة للمزيد من الأساليب المبتكرة وأن إعادة التوطين الطوعية

ينـــبغي أن تظل الحل الدائم المفضل. وتم تشجيع المفوضية على الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في تسهيل ذلك من خلال رسم خططها القطرية. واقترح بأن تظل هذه القضية على جدول أعمال اللجنة الدائمة.

باء - سلامة وأمن الموظفين والصبغة الأمنية والمدنية والإنسانية لمخيمات اللاجئين ومستوطناتهم

٥١- بدأ المفوض السامي المساعد أولا بتقديم معلومـــــات مستوفاة عن القضايا المتصلة بسلامة وأمن الموظفين (EC/50/SC/INF.3) واســـتذكر مسؤولية الدول في هذا المضمار. ولخص عددا من الجهود التي بذلت أخيرا أو تـــبذل حاليـــا لتعزيز أمن وسلامة الموظفين من خلال تدعيم الإطار القانوني، وضمان استجابة أكثر فعالية على المستوى التنفيذي، وتدعيم الترتيبات المؤسسية عن طريق مكتب الأمم المتحدة لمنسق الشؤون الأمنية. وفيما يتعلق بالقضية الأوسع نطاقا المتمثلة بالصبغة الأمنية والمدنية والإنسانية لمخيمات ومستوطنات اللاجئين، لفت الانتباه إلى الجهـــود المـــبذولة لتطبيق فكرة "سلم الخيارات"، حسبما تم تعريفه في مذكرة المعلومات (EC/50/SC/INF.4). وانصـــب التركيز هنا على الإجراءات الوقائية، واتخاذ ترتيبات احتياطية جديدة مقترحة بالتعاون مع الحكومات وعلى إدارة عمليات حفظ السلام.

٥٢- وفي بيان قدمه عن أمن الموظفين إلى اللجنة الدائمة، أكد ممثل برنامج الأغذية العالمي أن حوادث تتهدد الحيـــاة بالخطر أصبحت شائعة في العديد من المواقع. وأن نشر الموظفين العاملين في المجال الإنساني إلى مناطق لا ترسل إليها قوات عسكرية ليس أمرا استثنائيا. وتحدث عن شتى التدابير التي اتخذتها منظمته لتعزيز أمن الموظفين، وشدد على الحاجة للنهوض بدور مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الأمنية.

٥٣- وأعـــربت عـــدة وفود في بياناتها عن قلقها العميق بشأن ازدياد عدد الأحداث الأمنية وتأييدها لمختلف الاقتراحات المطروحة في مذكرة المعلومات EC/50/SC/INF.3 ودعا أحد الوفود إلى مثول مرتكبي الحوادث الأمنية التي تمس الموظفين أمام المحاكم. وذكرت عدة وفود أن حكوماتها قد انضمت الآن إلى اتفاقية عام ١٩٩٤ بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم. وتم التنويه أيضا بأهمية التعاون ما بين الوكالات والتدريب. وطلـــبت بعـــض الوفود بالمزيد من الوضوح فيما يتعلق بوضع التقارير الخاصة بالتكاليف في كل وثائق الميزانية والوثائق الأخرى ذات الصلة.

٥٤- وكان هناك تأييد عام أيضا لشتى الاقتراحات المطروحة بشأن أمن مخيمات ومستوطنات اللاجئين. لكن أحد الوفود أعرب عن أسفه لعدم معالجة هذين الموضوعين كل على حدة، حيث إن أحدهما (أمن الموظفين) مسألة إدارية، في حين أن الآخر يتصل بالحماية. وأشارت عدة وفود في بياناتها إلى الترتيبات الاحتياطية الحالية بالتعاون مـــع الحكومات، ورحبت بالمقترحات الجديدة، علاوة على الترتيب المقترح مع إدارة عمليات حفظ السلام التي

أبـــدت اللجنة رغبتها في مواصلة استمراره للاطلاع عليه. وأوصى أحد الوفود بإعطاء الأولوية إلى الاحتياجات الأمنية للمسنين. وتحدث وفد آخر عن حلقة عمل استضافتها حكومته بشأن الدور المحتمل للشرطة الدولية في أمن مخـــيمات اللاجـــئين، والتوصيات التي تم وضعها فيما يخص المبادئ التوجيهية التي تصدرها إدارة عمليات حفظ السلام من أجل الشرطة المدنية، وإلى النطاق الأوسط في سلم الخيارات الذي اقترحته المفوضية السامية. وتم لفت الأنظـــار في بيـــان ألقـــي نيابة عن المنظمات غير الحكومية إلى الاعتماد المتبادل بين الاحتياجات وجهود كافة الوكالات الإنسانية في الميدان فيما يتعلق بموضوع الأمن، والدعوة إلى إجراء المشاورات وإقامة الشراكات. كما أشير في هذا السياق إلى عمل فرقة العمل التابعة لفريق عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتي تنظر في أمر التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بخصوص القضايا الأمنية.

٥٥- وأعرب المفوض السامي المساعد في معرض الرد على الأسئلة والملاحظات التي أثارتها الوفود عن تقديره أولا لما تقدمه من دعم. وأكد على أنه من الحيوي أن يستفيد جميع الموظفين العاملين في الميدان الإنساني من أحكام اتفاقية عام ١٩٩٤ بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم، وأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا باعتماد بروتوكول بهذا الخصوص.

٥٦- وقدم رئيس قسم سلامة موظفي الميدان تفاصيل أيضا عن ترتيبات تقاسم التكاليف كما يطبقها مكتب منســـق الأمـــم المتحدة للشؤون الأمنية وعن مبادرة التدريب المقترحة الهادفة إلى التصدي على نحو منسق لأخذ الرهائن التي أثبتت الأحداث الأخيرة أنها ضرورة فعلية.

سابعا - التنسيق

٥٧- وأشـــارت رئيسة خدمات الأمانة والخدمات المشتركة بين المنظمات في بيان مقتضب إلى أهم التطورات الحاصـــلة منذ الاجتماع السابع عشر للجنة الدائمة، كما ورد تلخيصه في مذكرة تصف الأنشطة الأخيرة لشتى الهيئات المشتركة بين الوكالات. وأثار ذلك اهتماما خاصا بعمل لجنة التنسيق الإدارية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، واللجنة التنفيذية للسلم والأمن واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية. وتطرقت أيضا إلى التحضيرات الجارية للجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المزمع عقده في وقت لاحق مـــن الشهر. ومن بين الأحداث الأخرى ذات الأهمية لفتت الانتباه بصورة خاصة إلى الاجتماع السنوي الرفيع المستوى الأخير بين المفوضية السامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، الذي اضطلع بتحليل الأدوار والمسؤوليات التكامـــلية للوكالتين، وخصوصا في مجال توفير الحماية والمساعدة للأشخاص المشردين داخليا، مستخدمة كأمثلة على ذلك الأوضاع السائدة في أنغولا وسري لانكا وكولومبيا.

ثامنا - حسن الإدارة

٥٨- ونظرت اللجنة الدائمة للمرة الأخيرة في الموضوع السنوي المعد للدورة الحادية والخمسين للجنة التنفيذية، مستندة في نقاشها على مشروع المقرر الذي قدم للوفود. وتم اعتماد المقرر المتعلق بموضوع "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سنتها الخمسين: من الاستجابة إلى الحلول" (المرفق).

تاسعا - الإدارة والمالية والإشراف الداخلي والموارد البشرية

٥٩- بالنظر إلى أن الوقت المتاح كان محدودا اعتمدت اللجنة اقتراح الرئيس بتأجيل النظر في إجراءات المتابعة التي ستتخذها المفوضية السامية لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، والوارد في ورقة قاعة المؤتمر EC/50/SC/INF.20. وقررت إضافة هذا البند إلى جدول أعمال اجتماعها التاسع عشر، المزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

عاشرا - بيان رئيس مجلس موظفي المفوضية

٦٠- في بيان أدلي به أمام اللجنة نيابة عن موظفي المفوضية السامية، أطلع رئيس مجلس الموظفين اللجنة على عدد من المشاغل التي تساور الموظفين، وأهمها مختلف المشاكل التي ووجهت في تنفيذ سياسات الموارد البشرية الجديدة. وأعرب عن ترحيبه بالنقاش الدائر حول سلامة الموظفين إبان الاجتماع. وقال إن من بين المسائل الأخرى التي تثير قلق الموظفين سياسة المفوضية بخصوص التناوب والتي ستكون موضع استعراض دقيق، إضافة إلى وضع الموظفين المحليين.

٦١- وأعربت بعض الوفود عن تقديرها للبيان الذي ألقي نيابة عن الموظفين، مشيرة إلى أن توفر مناخ عمل جيد يعتبر أمرا حاسم الأهمية لفعالية عمل المنظمة.

حادي عشر - أية مسائل أخرى

٦٢- أعلن الرئيس تعليق الاجتماع بالنظر إلى عدم وجود أية مسائل أخرى.

المقررات التي اعتمدتها اللجنة الدائمة في اجتماعها الثامن عشر

ألف - المقررات المتعلقة بتعبئة الموارد من أجل ميزانية موحدة: مؤتمر تقديم التعهدات (البند ٤'١'(أ))

اللجنة الدائمة،

إذ تحيط علما بالمعلومات المتصلة باللجنة المخصصة التابعة للجمعية العامة المعنية بالإعلان عن المساهمات الطوعية في برنامج مكتب المفوضة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمتضمنة في الوثيقة EC/50/SC/CRP.14، التي نظرت فيها اللجنة الدائمة في اجتماعها الثامن عشر،

وإذ تشير بصورة خاصة إلى الاقتراحات الواردة فيها بهدف تعزيز الحوار بين المفوضية السامية والجهات المانحة بشأن تعبئة الموارد في إطار الميزانية الموحدة،

وإذ ترحب بالمشاورات غير الرسمية التي واكبت إعداد الميزانية للسنة المالية المقبلة، وذلك قبل إقرارها في الدورة السنوية للجنة التنفيذية،

١- *تطلب* إلى المفوضية السامية عقد اجتماع منفصل للجهات المانحة في جنيف للنظر في تمويل الميزانية بعد إقرارها من جانب اللجنة التنفيذية؛

٢- *تطلب* إلى المفوضية السامية اتخاذ الترتيبات اللازمة لإتاحة الفرصة لأعضاء الأمم المتحدة والمراقبين وغيرهم من الجهات المانحة الإعلان عن تعهداتهم في الاجتماع الذي سينعقد في أوائل كانون الأول/ديسمبر في جنيف بغية إطلاق النداء العالمي للسنة المقبلة؛

٣- *تطلب* إلى رئيس اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية الاقتراح على رئيس اللجنة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة إجراء استعراض لآليات تقديم التعهدات في أقرب وقت ممكن بعد انعقاد اللجنة الخامسة، وذلك في ضوء الخبرات المكتسبة من خلال الترتيب البديل لتقديم التعهدات الوارد إيجازه أعلاه.

باء - المبادئ التوجيهية المنطبقة على تأمين الموارد للميزانية الموحدة للمفوضية السامية

اللجنة الدائمة،

إذ ترحب بإطلاق النداء العالمي والتقرير العام والتقرير المرحلي لمنتصف السنة من جانب المفوضية السامية،

وإذ تحيط علما بأن المفوضية السامية تعتمد بنسبة ٩٨ في المائة من متطلباتها على التمويل الطوعي،

وإذ تؤكد بأن الدعم المالي المباشر لا يشكل الدعم الوحيد لعمل المفوضية السامية لصالح اللاجئين والأشخاص الآخرين موضع الاهتمام، بل ينبغي أخذ المساهمات الكبيرة التي تقدمها البلدان المستضيفة لمجموعات اللاجئين بعين الاعتبار أيضا،

وإذ تدرك بأن الحكومات تعتبر الجهات المانحة الرئيسية، وأن قاعدة الجهات المانحة الحالية ضيقة نسبيا،

وإذ تشير إلى أن الجهات المانحة لا تتبع حاليا نمطا معياريا في تقديم مساهماتها إلى المفوضية السامية،

وإذ تشير كذلك إلى أن الميل إلى تخصيص الأموال لأغراض محددة أخذ يزداد في السنوات الأخيرة،

وإذ ترحب بالبدء مؤخرا بالعمل بميزانية موحدة، تجمع بين البرامج العامة والبرامج الخاصة، وتحديد تكاليف الدعم في إطار دعم البرامج والتنظيم والإدارة، لغرض ضمان المزيد من المرونة في استخدام الموارد المتاحة إضافة إلى زيادة الشفافية في استخدام الأموال، وذلك تمشيا مع تنسيق هياكل الميزانيات داخل منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تنوه بأن البدء بالعمل بميزانية موحدة مؤخرا يستدعي وجود تفهم مشترك وأسلوب مشترك إزاء تمويل أنشطة المفوضية السامية،

١- *تعترف* بالمبادئ العامة التالية وتعلن تأييدها لها:

(أ) استصواب التمويل والتنفيذ التامين للميزانية البرنامجية السنوية، بالصيغة التي اعتمدتها بها اللجنة التنفيذية؛

(ب) أهمية إجراء المشاورات بين المفوضية السامية وأعضاء اللجنة التنفيذية بغية تحديد الأولويات على نحو واضح خلال كامل دورة الميزانية البرنامجية السنوية ووفقا لأحكام الولاية المنوطة بها؛

(ج) حق الجهات المانحة بالإبقاء على أولويات عامة معينة فيما تقدمه من دعم لأنشطة المفوضية السامية؛

(د) أهمية احترام ودعم الطبيعة المتعددة الأطراف لولاية المفوضية السامية؛

(هـ) أهمية قدرة المفوضية السامية على التنبؤ بموعد تلقي المساهمات بغية تخطيط وتنفيذ البرامج التي صادقت عليها اللجنة التنفيذية؛

(و) أهمية توفر المرونة الكافية للمفوضية السامية في استخدام الأموال المتاحة لها، بغية إفساح المجال لها لتلبية الأولويات التنفيذية المحددة؛

(ز) الحاجة لمساهمات غير مخصصة لأغراض محددة و/أو مساهمات كافية مخصصة لأغراض محددة لكل من العمليات العالمية والمقر، بغية توفير مثل هذه المرونة؛

(ح) الحاجة للإنصاف في تقاسم الجهات المانحة لتمويل كل من العمليات العالمية والمقر؛

(ط) استصواب تجنب الجهات المانحة لما يلي:

'١' التخصيص لأغراض محددة على مستوى دون المستوى القطري؛

'٢' تركيز التخصيص لأغراض محددة على أنشطة أو أوضاع معينة وواضحة، وذلك من الناحية الجغرافية وفي قطاعات بعينها على حد سواء؛

'٣' التخصيص لأغراض محددة خلاف الأنشطة الواردة في الميزانية البرنامجية السنوية، وتحديد أطر زمنية تتعارض مع الدورة السنوية لبرامج المفوضية السامية؛

(ي) ضرورة قيام المفوضية السامية في الحالات التي لا يمكن فيها تجنب التخصيص لأغراض محددة بدعوة الجهات المانحة إلى النظر في تحمل تكاليف العمل الإداري الإضافي الذي ينطوي عليه تنفيذ مساهماتها؛

(ك) فائدة التقرير العام وتقرير منتصف السنة في تزويد الجهات المانحة بالمعلومات التي تتطلبها عن استخدام مساهماتها، وذلك مع الفهم بأنه ينبغي لفت انتباه المفوضية السامية إلى ما تتطلبه الجهات المانحة من تقارير

إضـــافية في الوقت المناسب، والتوصل إلى اتفاق حول الترتيبات المحددة لتلبية هذه المتطلبات، بما في ذلك الموارد المحتملة اللازمة؛

(ل) فـــائدة المشاورات المنتظمة لمعالجة المشكلات المتصلة بتعبئة الموارد، بما في ذلك المشاورات على المستوى المتعدد الأطراف، كجزء من الجهود الرامية إلى الحفاظ على الشفافية التامة في جميع مسائل الميزانية؛

(م) ضـــرورة قيام المفوضية السامية ببذل كل جهد ممكن لتوسيع قاعدة الجهات المانحة التي تتعامل معها؛

٢- *تحيط علما* بالمبادئ العامة الآنفة الذكر المنطبقة على تمويل الميزانية الموحدة للمفوضية السامية، وتطلب إلى المفوضية السامية والجهات المانحة النظر في التدابير المناسبة لتنفيذ هذه المبادئ.

جيم - المقرر المتعلق بالموضوع السنوي للدورة الحادية والخمسين للجنة التنفيذية

اللجنة الدائمة،

إذ تشير إلى المقرر المتخذ في الدورة السادسة والأربعين للجنة التنفيذية بوقف المناقشة العامة والاستعاضة عـــنها بمناقشة حول موضوع سنوي مركز يتم اختياره بالتشاور مع المفوضة السامية واللجنة الدائمة في اجتماع يعقد قبل ثلاثة أشهر على الأقل من الدورة العامة السنوية (A/AC.96/860، الفقرة ٣٢(ح))،

وإذ تشير إلى أنه بناء على المقرر الذي اتخذته اللجنة الدائمة التابعة للجنة التنفيذية في اجتماعها الخامس عشـــر، إن الموضوع السنوي للدورة الخامسة للجنة التنفيذية هو "تعزيز الشراكات لضمان الحماية، وفيما يتعلق بالأمن أيضا"،

١- *تقـــرر* أن يكون الموضوع السنوي للدورة الحادية والخمسين للجنة التنفيذية، في السنة الخمسين للمفوضية السامية، "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سنتها الخمسين: من الاستجابة إلى الحلول"؛

٢- *ترى* أنه يتعين أن يستند النقاش حول الموضوع السنوي، بين أمور أخرى، إلى العمل ذي الصلة الـــذي اضـــطلع بـــه الاجتماع ما بين الدورات للجنة الدائمة، بما في ذلك ما يتعلق بالحماية الدولية، إضافة إلى المقـــررات والاســـتنتاجات السابقة التي توصلت إليها اللجنة التنفيذية وغير ذلك من الوثائق أو الدراسات ذات الصلة.

- - - - -